والصفة والالف والنون في الثاني ففي كل من النوعين ما يقتضي منع الصرف
بعد زوال العلمية هذا مذهب سيبويه وخالفه الاخفش في الحواشي ثم وافقه
في الاوسط وحجته قبل الموافقة نحو احمر اذا سمي به سلب الوصفية مطلقا فلما
نكر لم يبق فيه الا وزن الفعل ولم تعد اليه وصفيته فانصرف واذا سمي به ثبت
منع الصرف للعلمية والتانيث لا للعلمية ووزن الفعل وحكي ان ابا عثمان المازني
سال الاخفش لم صرفت اربع في نحو مررت بنسوة اربع فقال لانه في الاصل
اسم للعدد والوصفية عارضة فلم يعتد به فقال هلا اعتددت بنحو احمر اذا
نكر يعني في كونه وصفا في الاصل والتسمية به عارضة وكان من حقه اذا
نكر ان يعود الى اصله وهو الوصفية فيمتنع الصرف فلم يات بمقنع ونقل موافقته
لسيبويه من ثم لو سمي ايضا بمساجد ثم نكر امتنع ايضا عند سيبويه وانصرف عند
الاخفش قال في الكافية ومذهب سيبويه هو الصحيح لا سيبويه لا يصرف سراويل
وهو اسم مفرد نكرة وليس فيه جمعية ومساجد اذا نكر بعد التسمية لحق بمنع الصرف
لبقاء الجمعية فيه بطريق الاصالة فهو انتقل من سراويل فوجب منعه من الصرف واذا
سمي بالفعل باوزان التفضيل كاحسن وافضل ثم قصد تنكيره فان كان نقد نوى معه من
منع الصرف لانه عاد الى الوصفية والا صرف لتعذر عوده الى الوصفية اذ لا وصفية
بدون ملاحظة من ومن الاسماء ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا كبعلبك وطلحة
وزينب وحمراء وسكران واحمد ويزيد واسحاق اذ لا يزول سبب المنع منها في الحالين
ومنها ما لا ينصرف في التكبير دون التصغير نحو عمر وشمر وسرحان وعلقا اعلاما لو
فالمثال العدل في عمر ومثال وزن الفعل في شمر والالف والنون في سرحين
الف الالحاق في عليق ومنها ما لا ينصرف في التصغير دون التكبير نحو ترتب وتربع
بضم الاول والثالث وبرمع اعلاما لانها في حالة التصغير تصير على وزن الفعل
فيمتنع الصرف نحو تريتب وبريمع وتحيلئ على وزن تبيطر مضارع بيطر فصار كتبيطر
واحد والله اعلم **وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نحو جوار يقتفي**
الاسم الممنوع الصرف ان كان منقوصا نحو قاض علما لمونث فاعرابه كاعراب جوار
وغواش من كونه ينصب ويجر بالفتحة ويحذف ياؤه رفعا فتقول هذا قاض ومررت
بقاض والتنوين عوض عن الياء المحذوفة للعجمة كما تقول هذه جوار ومررت بجوار
بالتنوين عوضا عن الياء كذلك وتقول في النصب رايت قاضي كما تقول رايت جواري

بفتح الياء فالاسم المنقوص الممنوع من الصرف للعلمية والتانيث كقاض اسم امراة يقتفي
نهج جوار ويعامل معاملته لمشابهته له في كون كل منهما اخره ياء قبلها كسرة وكذا
اعيمي ويعيلي اذا سمي بهما امراة تصغير اعمى ويعلى مستغنيان كقاض في ما سبق للعلمية
والتانيث وكذا يعيلان لو سمي بهما مذكر للعلمية ووزن الفعل المضارع نحو ابيطر
مضارع بيطر كما سبق فتقول اعيم ويعيل بالتنوين في الرفع والجر اذ كلاهما منقوص
كقاض والياء محذوفة للخفة كما علم وتقول رايت اعيمي ويعيلي بفتح الياء كما قلت رايت
قاضي وجواري وكذا يعيلان في الصرف بدون تسمية للوصف ووزن المضارع فتعمل
فيهما العمل المذكور وهذا الذي تقدم مذهب الخليل وسيبويه والمصنف وذهب
يونس بن حبيب وعيسى بن عمر وعلي الكسائي الى ان الاسم المنقوص الممنوع الصرف
تثبت ياؤه ساكنة في الرفع وتفتح في الجر كما تفتح في النصب فتقول فيما سبق هذا اعيمي ضي
ويعيلي باثباتها ساكنة ومررت باعيمي ويعيلي بفتحها كما تفتح في رايت قاضي
ويعيلي حملوا المعتل على الصحيح كما جروا واستدلوا بقول الشاعر قد عجبت مني
ومن يعيليا حيث فتح الياء من يعيليا في حالة الجر واجيب بانه ضرورة او للتناسب لكله
فان عامر لما رأتني خلقا مقلوليا وكذا يجري الخلاف المذكور اذا سمي بجوار وغواش
فالخليل ومن وافقه حكمه كما هو نكرة فيحذف ياؤه رفعا وجرا وتثبت مفتوحة في حالة
النصب وعيسى ومن وافقه يجريه مجرى الصحيح كما سبق فتسكن ياؤه في الرفع وتفتح في
الجر كما تفتح في النصب محتجين بقوله ابيت على معاري فاخرات حيث فتح يا الجمع في
حالة الجر والمذهب الاول اولى لان الكسرة لما كانت ثقيلة على الياء استثقلت الفتحة
ايضا في نحو علي معاري ومن يعيلي لكونها نائبة عن الثقل والله الموفق **ولاضطرار**
او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف
او للتناسب فالاول كقوله لا يبرحون اذا ما الحرب ماهم يجوز صرف الممنوع للضرورة
عوين مجازيع وقول الاخر ما الذي دايت ولا رات في ملحق لجواري يلعبن في الصحراء ليسوا مجازيعا اذا نيلوا
الباء سوءا والثاني كقراءة سلاسلا نون المناسبة اغلالا وسعيرا وكقراءة الاعمش ولا يغوثا
ويعوقا بالتنوين لمناسبة ودا وسواعا ونسرا ويستثنى ما فيه الف التانيث المقصورة نحو حبلى
او للبس فصرفه فانه لا يجوز لانه اذا صرف نون يحذف الفه للساكنين ففي الحالين بعد اللام
حرف صحيح ساكن واختلف في افعل التفضيل فالبصريون يجوزون صرفه للضرورة ومنع الكسائي
والفراء من الكوفيين وتجويز منع المصروف للضرورة وهو للكوفيين واختاره المصنف